

## ميليشيا النجباء لرئيس الحكومة العراقية: الاصطفاف مع إيران أو السقوط السريع

رسالة إيرانية بشأن جهوزية الأذرع العراقية للمواجهة سياسياً وعسكرياً

تهديد الميليشيات الشيعية بإسقاط حكومة عادل عبدالمهدي في حال تناقض سياستها مع المصلحة الإيرانية يبيّن مدى ضعف حكومة بغداد وارتهاؤها لمعسكر الموالاتة ل طهران ويقيم الدليل مجدداً على فشل طاقم الحكم العراقي الحالي في تطبيق الشعارات التي رفعها في بداية عهده بشأن سيادة القرار الوطني وإرساء علاقات متوازنة مع دول الجوار.

بغداد - حذرت ميليشيا النجباء حكومة رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي من سقوط سريع في حال انتهجت سياسة غير ملائمة للمصالح الإيرانية.

ولا ترغب طهران، ومعسكرها في العراق، في أن تستجيب بغداد لمطلب واشنطن بالالتزام بتطبيق العقوبات الأميركية الصارمة على إيران وبضبط الميليشيات المسلحة ومنعها من استهداف المصالح والقوات الأميركية على الأراضي العراقية.

وجاء طاقم الحكم العراقي الذي أقرته انتخابات العام الماضي إلى السلطة رافعا لواء استقلالية القرار العراقي، وإحداث توازن في علاقات العراق ببلدان محيطه الإقليمي والدولي، بينما أظهر رئيس الوزراء عزمًا على ضبط سلاح الميليشيات وإخضاع فصائل الحشد الشعبي لإمرة الدولة، لكن إياها من المهديين لا يبدو بوارد التحقق على أرض الواقع.

وأكّد مصادر مطلّعة أنّ قائمة العقوبات الأميركية ستتوسع في الفترة القريبة القادمة لتشمل الكثير من رموز معسكر الموالاتة لإيران، وأنّ على تلك القائمة أسماء عدد من السياسيين الكبار وزعماء بعض أقوى الميليشيات.

ولا تخفي عدّة فصائل عراقية ولاعها لإيران وتطبيقها تعاليم قيادتها الدينية. ونقلت وكالة تسنيم الإيرانية عن الشمري قوله "إننا نفتخر بانتصارات إيران مثل تعرف الولايات المتحدة بالشيطان الأعظم وفقا لتعاليم الإمام الخميني".

وأضاف أنّ "أميركا تمارس ضغوطا على العراق ليشترك بالعقوبات المفروضة



مطلوب فقط السمع والطاعة

المصالح الأميركية في الوقت الذي تراه مناسباً، كذلك هُذّ قادة ميليشيا عصائب أهل الحق القوات الأميركية المنتشرة في بعض المحافظات العراقية بأنها "لن تكون في مأمن إذا تعرض محور المقاومة إلى ضربات أميركية إسرائيلية".

وبمبيل معظم المراقبين إلى أن العراق سيكون في حال تطوّرت حالة التصعيد الجارية بين إيران وواشنطن، أول ساحة قتال محتملة لمواجهة الحرب وتحتفظ بالثمن لتجنبان الحرب وتعلنان حرصهما على عدم الدخول في دائرتها. وتحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في العراق قوامه حوالي 5200 جندي يتوزعون على ثمانى قواعد.

على إبعاد العراق عن دائرة التوترات الأميركية الإيرانية، وسعت في إطار ذلك إلى التوفيق بين علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران بنوع من التوازن وعدم الانحياز.

وعبر رئيسا الحكومة والجمهورية عن رفضهما دخول العراق في سياسة المحاور إلى جانب دولة ضد دولة أخرى، إلا أن تلك التوجهات تصطدم بواقع وجود جهات متنفذة في مراكز القرار ومؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والتشريعية تصطف إلى جانب السياسات الإيرانية. ضد الولايات المتحدة في العراق والمنطقة. وسبق لثائب الأمين العام لحركة النجباء أن هذّ وواشنطن بشأن "فصائل المقاومة العراقية جاهزة لاستهداف

ضد الولايات المتحدة، ولكن أيضا ضد أي طرف يتعاون معها ويتجاوز مع مطالبها بما في ذلك حكومة بغداد ذاتها. وقال الشمري خلال زيارته لإيران حيث التقى أيضا بأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، إن القوات الأميركية اضطرت إلى نقل قواعدها في العراق إلى مناطق صحراوية بعيدة كي تفصلها عن مواقع المقاومة، في الوقت الذي تراقب فيه حركة النجباء جميع القواعد في العراق".

وحاولت حكومة عادل عبدالمهدي الذي صعد إلى الحكم مدعوما من تحالف الفتح المغفل السياسي لفصائل الحشد الشعبي بقيادة زعيم ميليشيا بدر النافذ هادي العامري، انتهاج سياسة تقوم

على إيران، لكن العراق لن يشارك في هذه العقوبات بسبب الانسداد في العقيدة والمرجعية والجغرافيا".

ويحسب الوكالة ذاتها فقد اعتبر الشمري أنّ "إسقاط الطائرة الأميركية المسيرة من قبل إيران وإيقاف ناقلة النفط البريطانية، يؤكّد أن الجمهورية الإسلامية مزّعت أنف الغطرسة الدولية بالتراب"، مضيفا "الولايات المتحدة تعتبر قوات الحشد الشعبي تابعة لولاية الفقيه بنية تشويه صورة الحشد الشعبي، لكنّ هذا شرف لنا".

ويحسب متابعين للشأن العراقي فإنّ حديث الناطق باسم حركة النجباء من طهران يتضح تهديدا إيرانيا مزدوجا باستخدام أذرعها في العراق ليس فقط

### مظلة عسكرية لمكة المكرمة أثناء الحج

الرياض - أعلنت السلطات السعودية، الثلاثاء، أن سماء مكة المكرمة ستكون تحت الحماية العسكرية طوال موسم الحج، وأكملت السعودية مختلف استعداداتها للموسم وسخرت إمكانيات مادية وبشرية ضخمة لأجل إنجاز حجّ ناجح وأمن.

ويبدو أنّ المملكة أدخلت ضمن حساباتها الأمنية هذا العام التوتّرات الجارية في المنطقة والخطر الذي أصبحت تشكله جماعة الحوثي عن طريق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة المهيّبة من إيران، والتي أظهرت في الفترة الأخيرة استعدادا لإطلاقها على أهداف مدنية داخل الأراضي السعودية تشمل مطارات ومباني لنقل النفط.

وسبق لقيادة التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن أن أعلنت في يوليو 2017 عن تصدي دفاعات التحالف لصاروخ باليستي "أطلقته ميليشيا الحوثي باتجاه منطقة مكة المكرمة، في محاولة يائسة لإفساد موسم الحج"، وذلك بعد محاولة أولى لاستهداف مكة بصاروخ من نفس النوع في أكتوبر 2016. وأعاد الحوثيون الكرّة في مايو الماضي بإطلاق صاروخ صوب منطقة مكة في عملية وصفها الإعلام السعودي بأنها "اعتداء سافر يكشف حقيقة التخطيط الإيراني لزراعة أمن وأمان المعتمرين في ليالي رمضان".

وجاء في تصريح للواء محمد مشيب القحطاني قائد منطقة الطائف ووحدات القوات المسلحة المشاركة في مهمة تأمين الحج لقناة العربية الفضائية القول إنّ "سماء منطقة مكة المكرمة محمية من أي أهداف عسكرية عبر منظومات الدفاع الجوي التي تمتلك قدرات عالية لاعتراض وتدمير أي هدف معاد".

## المساعدات الإنسانية مثار خلاف بين الأمم المتحدة والحكومة اليمنية

مهمة نحو إيجاد ضمانات لمساءلة عمليتنا الإنسانية في اليمن". وأضاف "نأمل أن يتم الاتفاق على التفاصيل الفنية في الأيام القادمة". وكان مدير برنامج الغذاء العالمي ديفيد بيزلي أعلن في 18 يوليو الماضي عن التوصل إلى اتفاق مبدئي مع المتطرفين لاستئناف توزيع المساعدات الغذائية.

ويعاني اليمن من سوء التغذية بعد أربع سنوات من الحرب، إلا أنّ الأمم المتحدة علقت عمليات توزيع المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة المتطرفين بعد اتهامات بحدوث اختلاسات وعدم إيصال المساعدات لأصحابها.

وتقترح شبهات الفساد بين استيلاء الحوثيين على المساعدات والتصرف بها عبر توزيعها وفق معيار الولاء أو استخدامها لاستمالة الناس للقتال إلى جانبهم لها، وتسليمها لجهات ثالثة لبيعها في الأسواق، وهو ما تمّ رسده فعلا حيث ظهرت في الأسواق سلع ومواد تحمل علامات الجهات المانحة.

وما أشار حفيظة الحكومة اليمنية بشأن الاتفاق بين الحوثيين وبرنامج الغذاء العالمي ما راج بشأن الانتقال إلى توزيع المساعدات الإغاثية نقدا بدلا عن برنامج الغذاء العالمي، ما يعني حصول المتطرفين على مورد مالي مؤكّد دون وجود ما يضمن عدم استخدامه في جهودهم الحربي.

ومنذ أشهر يطالب الحوثيون بتوزيع المساعدات الإغاثية على المتضررين نقدا وسبق أن اتهموا البرنامج "بالمساهمة في قتل اليمنيين وابتزازهم حين يخترهم بين أكل واستخدام المواد الثاقفة التي لا تصلح للاستخدام الإدمي أو تعليق المساعدات ومنع وصولها".

الفساد المالي والإداري لوكالاتها في البلاد.

واعتبر الإيراني "أنّ غض الطرف عن نهب الحوثيين للمساعدات الإنسانية يضر بالجهود الدولية التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء لإغاثة المتضررين وتخفيف معاناتهم".

وسبق أن اتهمت الحكومة الحوثيين مرارا بنهب المساعدات الإنسانية في اليمن وقالت إنّ الجماعة "تسرق الطعام من أفواه الجوعى".

توزيع المساعدات النقدية  
يعني حصول الحوثيين على مورد مالي مؤكّد دون ضمان لأوجه استخدامها

وأعلن الحوثيون والأمم المتحدة، الأحد الماضي، عن اتفاق بشأن استئناف المساعدات الغذائية في المناطق الخاضعة لسيطرة المتطرفين، والتي تمّ تعليقها منذ 20 يونيو الماضي.

وأعلنت وسائل إعلام تابعة لحكومة صنعاء الموازية عن توقيع الاتفاق مع برنامج الغذاء العالمي، مبيّنة أن الاتفاق يتضمن "تأكيد الشفافية في مختلف العمليات المرتبطة بتسجيل المستفيدين وعملية إيصال المعونات إليهم وتسهيل الوصول إلى المشاريع التي يقدمها البرنامج".

ومن جانبه قال المتحدث باسم برنامج الغذاء العالمي إرفيه فيروسل في بيان "بعد مفاوضات مع السلطات المتواجدة في صنعاء، وقّع البرنامج التابع للأمم المتحدة اتفاقا يمثل خطوة

الأمم المتحدة في ما يتعلق بالفساد في ملف المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية إلى اليمن.

وقال وزير الإعلام معمر الإيراني في تصريح نقلته وكالة أنباء "سبأ" إنّ على الأمم المتحدة مراجعة العمليات التي أجرتها وكالاتها في اليمن خلال السنوات الماضية وإعلان النتائج بشفافية.

وطالب الإيراني بالكشف عن مصير مئات الملايين من الدولارات من الإمدادات الغذائية والأدوية والمساعدات، متّهما جماعة الحوثي بسرقتها من المتضررين. وقال إنّ "وثائق التحقيقات الداخلية للأمام المتحدة والمعلومات التي جمعتها وكالة أسوشيتد برس من مقابلات مع عمال إغاثة عن أداء وكالات الأمم المتحدة، وكشف حجم الاختراق الحوثي لها والفساد السياسي والمالي والحاسوبية وسوء الإدارة لجهود الإغاثة في اليمن، فضيحة تمس بسمعة وصيد هذه المنظمة".

وأضاف "المعلومات التي احتواها التحقيق عن حجم الفساد والحاسوبية والاحتيال ومخالفات التوظيف وإبداع ملايين الدولارات من المساعدات لحسابات موظفين، والعقود المشبوهة، واختفاء أطنان من المواد الغذائية والأدوية والوقود وتسليمها للحوثيين، والسماح للقيادات الحوثية بالسفر في سيارة أممية، أمور خطيرة".

وأشار إلى أنّ التحقيق يكشف عن مصير مليارات من الدولارات المخصصة لبرامج الإغاثة الإنسانية في اليمن منذ العام 2015، ويؤكد حديث الحكومة عن اختراق الحوثيين لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مناطق سيطرتهم.

وجدد الوزير اليمني مطالبته للأمم المتحدة بإجراء تحقيق شامل في عمليات

الجماعة الحوثي ومصدر دعم وتمويل لتمزّدها.

ويأتي هذا الخلاف الجديد حول ملف المساعدات بعد خلاف سياسي كانت قد انثارته الحكومة مع المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث بشأن طريقته في قيادة جهود السلام متهمه إياه بمحاباة الحوثيين، ومهددة بمقاطعته.

وطالبت الحكومة اليمنية، الثلاثاء، برفع السرية عن التحقيقات التي أجرتها

عَدَن (اليمن) - فتحت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا ملفا

خلافيا جديدا مع الأمم المتحدة بتعلّق هذه المرّة بعدم الشفافية في إدارة ملف المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية لليمنيين والتي تشوبها شبهات فساد وتلاعب، وتخشي حكومة الرئيس الانتقالي عبدره منصور هادي أن ترقى إلى مستوى تحويل تلك المساعدات إلى مورد إضافي



خيزهم الحافي مدار صراع